اتساع الهوة
بين الدكتاتورية الكردية والجماهير
ودور المثقف

أيوب بابو بارزاني 20.08.2025 جنيف

أي زائر لإقليم كردستان في الآونة الأخيرة يلاحظ سرعة تطور الأزمات الحادة وانحدارها نحو الانفجار الشعبي ضد سلطات الإقليم وبالأخص العائلة الحاكمة في أربيل.

فجميع المعضلات القديمة والخطيرة لم تحلّ أياً منها، انما بمرور الوقت أضيفت اليها أزمات ومشاكل جديدة أثقلت كاهل الشعب وأفقدته الثقة بالحكومة الكردية، ونعني بـ "حكم العوائل".

اقليم كردستان أمام وضع مأزوم متواصل لأكثر من ثلاث عقود. والسؤال الوجيه هو لماذا لم تبادر طوال هذه الفترة حكومة الإقليم بمعالجة الأزمات الخطيرة، مثل سوء الإدارة، ظاهرة الفساد المزمنة، أزمة المحروقات والكهرباء وضبط الأسعار، آفة تزوير الانتخابات، ونخب فاسدة فوق القانون، غياب المحاسبة والشفافية، والاستيلاء على الأملاك العامة ومصادر الاقتصاد والتجارة والمال، تقليص فضاء الحريات أمام الكتّاب والصحفيين الى حدود السجن والاختطاف والتعذيب، السيطرة واستملاك معظم وسائل الاعلام والقنوات الفضائية، استمرار تقسيم أراضي الإقليم وادارته وفق النفوذ الحزبي وهذا يشمل قوات البيشمركة والأمن، وعلاقات خارجية غير متوازنة وحتى متناقضة دولياً واقليمياً.؟ العلاقات مع بغداد بقيت متوترة وخاضعة لمزاج القيادة الحزبية المتقلب، ناهيك عن اتهامات أخرى مثل التواطؤ مع الحكومة التركية لاحتلال جيشها لمناطق بادينان والتعاون مع فلول داعش وخيانة الايزديين عام 2014 وايواء مجرمي بقايا البعث ورموزه في أربيل وحمايتهم، وقائمة الأزمات والاتهامات لا تتوقف عند هذا الحدّ.....

هل قادة الإقليم مقيدون في اجراء الإصلاحات بسبب تبعيتهم للخارج؟ أم يعانون من "ضعف الشخصية" بسبب الانغماس في جمع المال لأنفسهم ولورثتهم.؟ أو انهم لا يملكون الكفاءة الضرورية في إدارة شؤون الاقليم؟ أم انهم يدركون ان الشعب الكردي لا يتمكن من محاسبتهم مهما أساءوا؟ وأنهم فوق المحاسبة؟ هل ضعف المعارضة الكردية لابل تواطئ بعض أعضائها مع السلطة الحاكمة يزيل عن الأخيرة عامل الخوف من ردّ الفعل الجماهيري؟

فالحكومة الحالية وعلى غرار الحكومات السابقة في تركيبتها هي (حكومة أقارب) عاجزة عن دفع رواتب موظّفي الإقليم، رغم وجود التريليونات في حوزتها من أموال تهريب النفط والإيرادات المحلية من مختلف المعابر الحدودية. شبح الفقر والعوز والحرمان من لقمة العيش الكريمة أصبح حقيقة يوميه لآلاف الأسر في الإقليم مما رفع من مستوى الغضب والسخط الشعبي الى مستوى ينذر بالانفجار.

ليس بخاف على المراقب أن يشهد في الفترة الأخيرة تدنى القوة الشرائية للمواطن في محافظات الإقليم وتباطئ نشاط السوق (البازار)، وتفكك العائلة وزيادة حالات الطلاق [1] والعنف الاسري والهجرة الى الخارج وتفشي البطالة، وانعكاس ذلك في خمول وشلل البيروقراطية الحكومية لتمشية أمور المواطن، وها نحن نقترب من مرحلة في غاية الخطورة ونعني بها تفسخ المجتمع وفقدان البوصلة الأخلاقية وهويته الحضارية.

كلما اقترب الوضع من الانفجار الداخلي، كلما علا صراخ النخبة القيادية الكردية: أولاً كيل التهم لحكومة بغداد والتلويح بإحداث زلزال ضدها، وثانياً تذكير الشعب الكردي والمحتجين بقيَم الكرامة والعزة والشرف وضرورة التحلي بالصبر.! وثالثاً القيام برحلة الى الخارج ويفضل ان تكون الى أمريكا طلباً للنجدة ولصرف الانتباه.

منذ سنين تحاول (حكومة الأقارب) وهي النخبة الاقتصادية الثرية في المجتمع، التهرب من مسؤوليتها والقاء اللوم على عاتق حكومات بغداد، لكن من الواضح أن الغالبية الساحقة من الجانب الكردي لا يصدقون مزاعمها

[1] وبحسب إحصائيات تنقلها وسائل اعلام عن جهات مسؤولة، سجلت محافظة السليمانية 18,522 حالة زواج، مقابل 5,745 حالة طلاق، ما يعني أن واحدة من كل ثلاث زيجات تقريبا تنتهي بالطلاق، وفي أربيل سجلت 17,591 حالة زواج مقابل 3,878 حالة طلاق، وفي دهوك التي تعد المحافظة الأكثر التزاما بالتقاليد الاجتماعية سجلت 12,199 حالة زواج مقابل 2,033 حالة طلاق. المصدر: العالم الجديد 3.8.2025

وباتت موضع سخرية، فهناك إدراك تام لدى الجماهير الكردية لجوهر القادة وكيف يتوارون خلف عناوين قومية مضللة واحاطة أنفسهم، عن طريق الاعلام المرتزق، بهالة من القدسية الزائفة، مثل "المرجع" و "سه روك" و "الأب الروحي للشعب الكردي" و "جه نابي سه روك" و "الأب الكبير" "جناب الأخ الكبير". الخ. بينما الواقع هو مبعث خجل، ويشكلون خطراً على حاضر ومستقبل الأمن القومي الكردي [2]. ولم يعد خافياً سيطرة العائلة الحاكمة وأقاربها وحاشيتها ومرتزقتها من خلال واجهات مدنية على جامعات أهلية ومستشفيات خاصة ومجمعات (مولات) تجارية ضخمة في المحافظات الثلاث، أربيل والسليمانية ودهوك، واستثمارات خيالية لبناء مدن سكنية! ويكلفون بإدارتها لأشخاص مقربين منهم يتولّون الواجهة العلنية، بينما تظل الملكية الحقيقية بأيديهم، وهذا التوسع في النفوذ الاقتصادي منحهم ثروة ونفوذاً كبيرين داخل أجهزة الدولة والحزب وفي المجتمع، لا سيما في الوزارات.

ان تهيئة الأجواء لفرض الورثة لتسلم السلطة "كأمر واقع" في الإقليم خارج الخيار الديمقراطي الحرّ، دليل كاف على حقيقة أن لا تغيير في جوهر السلطة ولا إصلاحات جذرية في المستقبل المنظور، ومن هنا لابدّ من إيجاد البدائل، فالشعب الكردي هو أكبر من أي زعيم مهما كانت منزلته وأكبر من أية عائلة مهما كان نفوذها وأكبر من أي حزب سياسي مهما كانت منجزاته أو اخفاقاته. ولا يمكن ربط مصير شعب بأكمله بقادة فقدوا ثقة شعوبهم.

لا يمكن اعتبار كثرة المثقفين دليلاً على أن المجتمع متقدم ومتحصن وموحد، فالثقافة السائدة التي لا تفضي الى دفع المجتمع نحو الانسجام وتوحيده أمام المخاطر الداخلية والخارجية وتحقيق العدالة الاجتماعية لسعادته ولازدهاره وتقدمه ووضع المصلحة العامة فوق المصالح الشخصية والحزبية الضيقة، لا تؤدي هذه الثقافة دورها المنشود ولا تعتبر عامل إيجابي، لم يكن لدينا في أي وقت من الأوقات هذا العدد الكبير من الجامعات والخرجين والمثقفين إضافة الى الإمكانات المالية الهائلة والدعم الخارجي والداخلي، لكن وجود سلطة كردية متخلفة وفاسدة لأكثر من ثلاث عقود، دون أدنى رادع من حزب سياسي أو معارضة نشطة أو حركة احتجاجية فاعلة، فهذا يكشف خلل عميق وخطير في الثقافة السائدة في مجتمعنا. فبدل ان يكون المثقف رادعاً أمام تمادى السلطة، تحول الى طرف متواطئ وذيلٌ لها في أحيان كثيرة.

تشرذم وانانية وانتهازية بعض المثقفين وأحزاب المعارضة، والاحتجاجات المبعثرة المحدودة في الزمان والمكان، وضعف النقابات والمؤسسات الاجتماعية على اختلاف توجهاتها، وغياب الرأي الشعبي العام على المسرح السياسي في الاقليم، أدّى الى تغول (حكومة العوائل) ولامبالاتها بمعاناة الجماهير التي لا تستطيع الحصول على لقمة العيش الكريم.

ليس بخاف أن هناك رغبة شعبية عارمة للتخلص من القيادة الكردية الحالية وتركتها، لكن الرغبة وحدها لا تكفي لإحداث التغيير المنشود. نحتاج الى وعي أعمق لما يدور حولنا وداخلنا، والوعي هو القدرة على فهم الحقائق التي تحيط بنا وتأثيرها على نمط تفكيرنا وأفعالنا سلباً وايجاباً، ولا يمكن الخروج من النفق الحالي دون وعي الأسباب التي أوصلتنا الى الحالة الراهنة. والوعي كما هو مفهوم مستويات متباينة، هناك وعي حسي، وعي ذاتي، وعي بالتاريخ والتراث، وعي اجتماعي، الوعي الأخلاقي ويتعلق بالضمير الإنساني، الوعي الكوني، ولا يعوض كثرة عدد الخرجين من الجامعات نقص الوعي الحضاري للمثقفين في مسيرة المجتمع العراقي والكردي.

ان مجتمعاً بقي سجين نخبة متسلطة بتزوير الانتخابات طوال أكثر من ثلاث عقود متتالية ولم يخرج من عباءتها، لدليل كافٍ على عجز النخبة المثقفة في الإقليم، وعدم ادراكها لمهامها الوطنية والحضارية، وهذا يشكل عامل ضعف قاتل لقوة النخبة المثقفة الكردية، يدفع بها نحو التماس الحظوة لدى "رجال السلطة الفاسدين" والتواطؤ معهم. واهمال ما هو أكبر وأهم، ونعني مستقبل الأمة الكردية ورصيدها الحضاري.

نعم هناك انتقادات لاذعة من قبل برلمانيين ومثقفين وكشف جرائم السلطة بحق شعبها، وكذلك شباب متحمسين ومخلصين يعملون بكل طاقاتهم لتغيير مسار الحكم الحالي وهم أصدقاء أعتز بهم، وكل هذه أعمال

---

[2] افتتاح عدة مراكز لبيع الأجساد الذكورية في أربيل! سياسيون وشخصيات كردية تحذر من ازدياد ظاهرة ما يسمونها بالدعارة الذكورية في أربيل يقول المحامي برزو سعيد: إن هناك تمويلا ضخما لنشر المثلية الجنسية في كردستان. هناك أماكن مثل "القرية اللبنانية" في أربيل كأحد مراكز هذه الأنشطة. ويستنكر ما يعتبره تقاعسا من السلطات في مواجهة هذا الأمر وتواطئا من بعض المنظمات. المصدر #ABC_العربية. آب 2025

إيجابية مشكور عليها، لكن هذا لا يكفي لإنتاج التغيير السياسي العميق في بنية السلطة الحالية وتركيبتها! اذ يجب توعية الجماهير والمثقف، فالاوليغارشية الكردية تتعامل معهم كأفراد وهنا يسهل شرائهم أو سحقهم كلٌ على حِده، وهذا ما يحصل هذه الأيام أمام أعيننا.

ومن المؤسف حتى اليوم لم تتوحد المعارضة في الإقليم تحت مظلة "مشروع وطني مشترك" يجمع الافراد والجماعات والحركات والأحزاب لمواجهة غطرسة السلطة، والأخيرة لا تكترث كثيراً بمعارضة مشتتة يغلب عليها العقل التجاري (بزنس) والمصالح الحزبية أو الشخصية الضيقة أو حتى النزعة النرجسية لدى البعض. من الأهمية بمكان ان يراجع مثقفو المعارضة مواقفهم وان يضعوا المصالح الفردية جانباً وقد فات على مثقفي المعارضة ان طبيعة النشاط السياسي هو "عمل جماعي" كما يقول نلسون منديلا، وليس صراخاً كل على منصته أو على شبكات التواصل او عبر النيت.

وتمارس "سلطة أربيل" سياسة تأجيج الصراعات الشخصية والحزبية بهدف تمزيق المعارضة ومنع التناغم والانسجام بين قواها الفاعلة. في مثل هذه الأجواء المتشنجة لا نرى بالمقابل أي منحى لتعزيز الحوار الداخلي والنقاش البناء بين مختلف الكتل والمنظمات والأشخاص من المعارضين للوصول الى قرارات سليمة لمواجهة التحديات، ان عدم اقدام المعارضة الكردية طوال هذه السنوات على تشكيل جبهة أو حتى منصة إعلامية مشتركة يصبّ مباشرة في مصلحة الحكم العائلي.

هذا التشتت يعرقل حتى مساعي أصدقاء الشعب الكردي سواء من دوول أو جهات سياسية وازنة في الداخل والخارج في بذل المساعدة له.

تحاول "حكومة الأقارب" تعميق الانقطاع بين المثقفين الكرد في المحافظات: السليمانية، أربيل، كركوك، دهوك وحلبجه وتوابعها من الاقضية والنواحي وفق الخطوط الحزبية المشينة وكأننا نعيش في دولتين منفصلتين، ويُسَبب هذا أضراراً خطيرة بوحدة المجتمع ومسيرته الحضارية، وهنا لابدّ من إعطاء مساحة واسعة لتعزيز ثقافة الحوار الديمقراطي بين مثقفي كردستان وتجاوز الخطوط الحزبية التي تحدد ولاءات المثقف وتربطه بالحزب الحاكم، كما هو الحال في الأنظمة الاستبدادية القمعية.

وهناك عامل آخر لا يجوز اهماله، الا وهو الطبيعة الكليبتوكراسية لحكم العوائل - _Kleptocracyحكومة تسرق قوت شعبها- أو حكومة اللصوص- فقد التقيت شخصياً بعضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو يروج – عن حسن ظن وثقة - عظمة هذا الحزب وقائدها العظيم، ودخل مع شقيق "القائد العظيم" في صفقات تجارية ضخمة وهو يعتقد انه محظوظ، انتهى المشروع باستيلاء شقيق القائد العظيم على أكثر من 300،000 دولار من الاستثمار الذي خصصه للمشروع، وفرضوا عليه الصمت والاّ سيسجن. كشفت القيادة عن هويتها الحقيقية في الوقت المناسب لها، لكن بالنسبة لعضو الحزب المغدور كان الوقت متأخراً، استفاق بعد خسارته التي يستحيل تعويضها.

كانت العائلة البريفكانية، تملك شركة معروفة في دهوك تعيش شهر عسل مع بطانة "القائد العظيم"، كانت تظن أن المشاريع التجارية الضخمة ستحقق للطرفين أرباحاً خيالية، وتجاهلوا "فطرة القيادة" والقيم المغروسة التي تربت عليها بالفطرة، وفعلاً حققوا أرباحاً ضخمة، لكن عندما حلّ موسم الحصاد، أدركوا ان حساب الحقل لا ينطبق على حساب البيدر. ومؤسسة بارزاني "الخيرية" قامت بعملية سطو عندما استولت على 29 مليون دولار من شركة MB Groupe في دهوك ووفق أسلوب مافيَوي بامتياز. وان تمادى أصحابها في طلب العدالة أو حكم القانون، فأهلاً وسهلاً بهم في الزنزانة أو حتى ما هو أخطر، وهذا موثق بالصوت والصورة، وهناك مالا يحصى من نماذج السطو والسلب والنهب المبرمج. فشريعة الغاب هي السائدة في الإقليم.

أولئك المثقفون وخاصة الذين يعملون كمرتزقة في الاعلام والفضائيات الحزبية وتعودوا على التبعية العمياء وخلق الانقسامات والفتن ونشر المعلومات المضللة وتزييف الحقائق. لابدّ أن يدرك الذين يمنحون ولائهم لجيوبهم أولاً وأخيراً، أنهم معرضون للابتزاز في يوم من الأيام، وعليهم الانحياز الى جانب شعبهم، وأن يعوا المخاطر قبل الوقوع في الهاوية. لأن المهمة الموكلة إليهم هي التغطية على موبقات السلطة وفسادها وتغييب المعرفة واحداث شلل في الوعي الجمعي.

أن تعدد الجامعات والمعاهد والقنوات الفضائية وتحت الرقابة المباشرة لأولاد واحفاد قادة الإقليم، هدفه امتصاص أكبر عدد ممكن من المثقفين في المجتمع وتدجينهم ومنعهم من القيام بدور وطني، كتطوير العقل النقدي، تعزيز المواطنة الصالحة، نشر الوعي بالحقوق والواجبات، وتقوية الشعور بالمسؤولية لدى الأفراد، وجعلهم مواطنين واعين وفاعلين يشاركون في بناء مجتمعهم وتقدمه العلمي، وان يكون أكثر قدرة على مواجهة الفساد

والتخلف والتزوير، ورفض الممارسات الضارة، والبحث عن حلول مستدامة لأزماتنا الكثيرة. الثقافة الحقيقية تخدم في هذا الاتجاه وليس في تغطية أكاذيب وسرقات واستبداد السلطة الحاكمة.

تقوم سلطة العوائل- نظام مبني على زعامة قبلية وسلطة الزعيم الأوحد - بتدجين المثقفين. واحتكارهم للمال العام يساعدهم في تمرير مشاريعهم كما يريدون، وأفضل تكتيك هو، خلق عدة فضائيات إعلامية مع تسميات جذابة، ثم البحث عن المثقفين وتجنيدهم وتلقينهم دروس مدح أفراد العائلة الحاكمة ورسم الخطوط الحمر لهم، وكيف يكسبون الحظوة لدى مانحي المال، ويجد المثقف في النهاية أنه يعمل في شركة حددت له مجال نشاطه الفكري وتحويله الى بوق للسلطة، فالفضائيات أكثر اغراءً للمثقفين والشباب لما توفره من اتصال مباشر مع الجماهير، بما فيها من طلعات يومية على الشاشة وراتب مغرٍ[3]، وبعد أن يمتصوا شريحة هامة من المثقفين، يقومون بخلق فضائية ثانية وثم ثالثة وهكذا تستمر، وفي كلٍّ مرة يجندون شرائح جديدة من المثقفين، ولا ننسى خطورة الاعلام الممول حزبياً، فالقاعدة تشير الى: "ابحث من أين يأتي المال" وهؤلاء يدافعون عن مصالح الحاكم الممولّ ومن يقف ورائه من الدول، ومن غير الممكن لهؤلاء فضح المقصِّرين والمخطئين ولصوص المال العام امام الرأي العام الكردي .

ولتضييق الخناق على الفكر الحرّ، وبسط سيطرة خفية على الفضاء الإعلامي غير الحكومي قامت "حكومة الأقارب" ببناء "اعلام الظل" وهم مجموعات كبيرة من الإعلاميين "الموكلين" القريبين من السلطة، يتظاهرون بالاستقلالية وحرية التعبير وينتقدون علناً بعض مواقف الحكومة، لإيهام الجماهير بموقفهم المستقل، وبهذا يضمن طغاة كردستان إبقاء التغطية الإخبارية ضمن سيطرتهم وفي صالحهم.

ليس لدينا أرقام دقيقة عن المبالغ المخصصة من المال العام للإعلام الحزبي، وكلها تؤخذ بقرارات فوقية لا نقاش فيها، بعيداً عن الشفافية والمحاسبة والشرعية.

المهم في ظروف كهذه، حيث تزداد يومياً شراسة السلطة ضد المعارضين لابدّ من التحرك السريع وإيجاد قنوات اتصال بين المثقفين الكورد في كافة المحافظات الكردية، وإقامة ندوات وحوارات مشتركة بعيداً عن الهيمنة الحزبية، وتشكيل منصة إعلامية جامعة ومستقلة، تعمل على انتاج ثقافة بناءة تنسجم مع متطلبات بناء مجتمع حرّ، وديمقراطي موحد، وكامل الاحترام لسيادة القانون، ورفض تحكم العقلية لعشائرية أو المنطق العائلي في الحكم، ونشر ثقافة احترام الدولة التي هي للجميع وليس لحفنة من الفاسدين، وقبل كل شيء يجب على المثقف الكردي وقف محاولات السلطة تشويه سمعته عن طريق تحويله الى مجرد بوق في خدمة عوائل السلطة وبطانتها. ويجب التخلي عن فكرة أن التغيير يأتي من الخارج، وبهذا نتمكن من إعادة بعض التوازن الى المجتمع الذي أصابه الشلل واليأس الناجم من استسلام عدد كبير من المثقفين لمخططات سلطة الاستبداد الكردية.

كل الدلائل تشير الى أن حكم العوائل آيلٌ نحو السقوط، وأرجح حدوث "ثورة شعبية" من خلال نزول أعداد ضخمة من أبناء الشعب وبالأخص من الشرائح الفقيرة وهي الغالبية وكذلك المتوسطة، وتلك المجموعة من المثقفين الذين استطاعوا حماية قلمهم وسلوكهم من التلوث، نزولهم الى شوارع المدن وبالأخص أربيل العاصمة والبدء بـ "العصيان المدني" كردّ فعل طبيعي ضد جبروت سلطة العوائل.

---

[3] ويشير خلال حديث لـ "العالم الجديد"، إلى "وجود أكثر من 1400 مؤسسة إعلامية، بينها 30 فضائية، و127 قناة تلفزيونية محلية، في مدن إقليم كردستان (أربيل والسليمانية ودهوك)". وينوه الإعلامي المستقل، إلى وثيقة مسربة من مصرف الإقليم التجاري (RT) للمدفوعات الشهرية لـ 31 من كبار موظفي فضائية "رووداو" والتي تظهر الرواتب المرتفعة التي يتمتع بها موظفو مؤسسات الإعلام المرتبطة بالأحزاب، حيث تتراوح بين 4000 و30 ألف دولار شهريا. المصدر: العالم الجديد. 2024-03-20 تقرير مطول بعنوان : تفاصيل لم تعرفها من قبل. قصة «الفساد الإعلامي» بإقليم كردستان.